

لا يبع المقابلة بينه وبين اللفظ لانه معنى بذلك المعنى  
ايضا الا ان يخصص بقرينة المقابلة بما هو صريح له تعالى  
على ان يراد به الصفة الحقيقية التي هي مبدأ تأليف الكلمات  
كما اشار اليها المحقق الدواني وعلى ان يراد به اللفظ القاسم  
بذاته تعالى وباللفظ الكلام اللفظي القائم بالاجسام وعلى  
كل تقدير فمراده من الشمول اما شمول الكل بحزبه واما  
شمول الكل لخزبائه ولك ان تحمل مراده من المعنى  
على ما يقابل اللفظ ومن الشمول شمول الشروط للنشرط  
بناء على ان كلام الله تعالى عنده هو اللفظ القائم بذاته  
تعالى بشرط الدلالة على معانيه وقوله غير مرتب الاجزاء  
لعلة اراديه انه امر اجمالي بسيط بحسب الوجود الخارجي  
بحيث لا ترتيب في اجزائه بحسب ذلك الوجود في الازل  
وان كان مرتب الاجزاء في الوجود العيني او اراد به  
انه غير متعاقب الاجزاء في الوجود الخارجي وان كانت  
مرتبا الاجزاء وقوله كالتائم بنفسه الحافظ تشبيهه  
في مجرد عدم الترتيب بالفعل لان جميع الوجود فان  
القائم بنفسه الحافظ موجود على احواله ومراده من  
الامر القائم بذاته تعالى هو الموجود الخارجي ليكون  
موصوفا بالعدم كما اشار اليه ابن الكمال في رسالة شتملة  
في ترجيح هذا القول وتلخيص كلام المعنى في هذا الباب  
ان كلام الله تعالى واحد بالنوع على صدارة على الكلام اللفظي  
القائم بالاجسام وعلى الكلام اللفظي القائم بذاته  
تعالى لكن تشخص ذلك النوع في ضمن الفرد القاسم  
القائم بذاته تعالى يقتضي عدم التعاقب في الوجود  
الخارجي او عدم الترتيب والاحتجاب تحت مجيب  
مانعة عن اجتماعه وفي ضمن الفرد الحادث القائم  
بالاجسام

بالاجسام يقتضي عدم الاحتجاب والترتيب والتعاقب  
لعدم مسخدة الآلات التي يحصل بواسطتها فتكون  
المعارض والتمديد بما هو كلام الله تعالى حقيقة ويكون  
المعنى المحفوظ لكلام الله تعالى حقيقة مع كونه وصفا  
قديما وبهذا البيان اذ دفع ما ورد عليه المحقق الطوسي  
وتبعه العلامة التفتازاني من ان قيام الالفاظ القديمة  
بذاته تعالى خارج عن طور العقل قائم فيه فانه منزال  
اقدم الاعلام قوله وفي كل من العوالم اثبات في  
القول الاول فقد اشارنا اليه في وجوه الامتياز واما في  
القول الثاني فلما اشار اليه المحقق الدواني من انه يستلزم  
كون صفة الكلام متعدد الا واحد وهو خلاف ما ذهب  
اليه الاشرك وكون الاصوات غير سالبة مع انها من  
الاعراض السالبة وكون الفرق بين يقوم بالتقريب من  
الالفاظ وبسبب ما يقوم بالتقريب تعالى باجتماع الاجزاء  
وعدم اجتماعها بسبب قصور الالة وهو فاسد لانه  
يؤدى الى كون بعض صفاته الحقيقية محاسن الصفات  
المحسوسة التي غير ذلك من الفاسد **اقول** وقد عرفت  
ان دفاع الكل اما الاول فلما عرفت من حديث الامام البسيط  
وقد جوزته ذلك المحقق في علم الله تعالى مع كونه مطلقا  
لمذهب جمهور المتكلمين قلت شعري بان لم يجوز في كلام  
الله تعالى على ان مراد الاشرك بجوزات تكون وحدة  
الكلام الذي هو مبدأ التأليف لا وحدة الكلام المؤلف  
كسب وكلمات الله تعالى لا تتعد ولو كانت المتبادر اذ  
واما الثاني فلان تشخص نوع واحد يجوز ان  
يقضي السيلان في ضمن فرد وعدم السيلان في ضمن  
فرد اخر كما ان تشخص الانسان يقتضي البيان في ضمن  
الرومي والسواد في ضمن الزنجي واما الثالث فلان